

Distr.: General
10 June 2020
Arabic
Original: English and French



رسالة مؤرخة 9 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جون - بيير لاكروا، ومعالي وزير خارجية موريتانيا، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو بلجيكا والصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا وفرنسا والنيجر (باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة - النيجر، جنوب أفريقيا وتونس - بالإضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية و فييت نام، فيما يتصل بالتداول بالفيديو بشأن "السلام والأمن في أفريقيا" الذي عقد يوم الجمعة 5 حزيران/يونيه 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جون - بيبير لأكروا

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بحضور معالي وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الذي يتولى بلده حاليا الرئاسة الدورية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. يهدف بياني إلى تقييم الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، خلال الأشهر القليلة الماضية لتشغيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وكما يعلم الأعضاء، فقد أُجرت الأمانة العامة للتو، بناء على طلب المجلس، تقييما للدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة. وقد أُخذت استنتاجات التقييم في الاعتبار في آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي المؤرخ 2 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/476).

ومنذ الاجتماع الأخير لمجلس الأمن المعني بمنطقة الساحل في 15 كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8703)، وعلى الرغم من السياق الحالي لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، تواصل مكافحة الإرهاب ومسألة التنمية في منطقة الساحل تعبئة المجتمع الدولي على الصعد الإقليمية والقارية والدولية من أجل وقف العنف وتهيئة بيئة مواتية للسلام والرخاء. ولا تزال الجهود الرامية إلى تعبئة موارد إضافية مستمرة، بينما يواصل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية تقديم الدعم السياسي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مجال مكافحة الإرهاب والفقر.

ومنذ العام الماضي، أحرز تقدم ملموس ومشجع في تفعيل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لا سيما من خلال إصلاح أمانتها الدائمة وتطوير أدوات الإدارة وصنع القرار. وعلى الصعيد التنفيذي، أحرز تقدم في تعزيز القوة المشتركة، من خلال جهود تكوين القوات وتنقيح المفهوم الاستراتيجي للعمليات لديها وتفعيل مركز تحليل التهديدات والإنذار المبكر في منطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، أدى إنشاء آلية قيادة مشتركة في نيامي إلى تعزيز التنسيق مع القوات الدولية الأخرى. وقد أسفرت جميع هذه الجهود عن بدء القوة المشتركة عملية عسكرية كبيرة، تعرف باسم "سما"، وهي جارية حاليا وتحرز تقدما جيدا.

وإزاء هذه الخلفية، كان الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة من خلال توفير المياه وخصص الإعاشة والوقود، على النحو الذي أذن به مجلس الأمن، حاسما أيضا. وفي الأشهر الماضية، ارتفع معدل استهلاك وصرف الدعم الذي تقدمه البعثة - الذي يموله الاتحاد الأوروبي بسخاء - من 21 في المائة إلى ما يقرب من 50 في المائة. ويسرني أن ألاحظ أن سفير الاتحاد الأوروبي لدى مالي والممثل الخاص عناديف سلما في 3 حزيران/يونيه إلى اللواء ناماتا غازاما، قائد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مقرها المؤقت الجديد. وكفل الدعم المقدم من البعثة المتكاملة والاتحاد الأوروبي إنجاز الهياكل المؤقتة على وجه السرعة.

وقد ثبت أن توفير البعثة للمواد المستهلكة للدعم المعيشي مفيد بشكل خاص، وحاسم في بعض الأحيان، في دعم القوة المشتركة. ومع ذلك، وكما هو مبين في تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة (S/2020/373) وعن مالي، فإن القيود المفروضة على نموذج الدعم الحالي تتطوي على عقبات كبيرة. ولا

يزال نقل حصص الإعاشة والوقود إلى وحدات القوة المشتركة يشكل أكبر التحديات. وقد بذلت البعثة المتكاملة قصارى جهدها لتلبية الطلبات في إطار ولايتها والترتيب التقني. وأضافت البعثة مواقع إضافية لإنزال المواد المستهلكة للدعم المعيشي داخل مالي في أقرب مكان ممكن من مناطق عمليات القوة المشتركة. بيد أن البعثة المتكاملة تعمل بأقصى طاقتها ولا يمكنها أن تفعل أكثر من ذلك في دعمها للقوة المشتركة في ضوء ولايتها والموارد التي تحظى بها حالياً.

وبناء على طلب المجلس، أجرت الأمانة العامة تقييماً. وخلصت إلى أن الدعم الدولي المقدم إلى القوة المشتركة لا يزال حاسماً، ولكن نموذج الدعم الحالي لا يناسب معالجة أوجه النقص في القوة المشتركة من حيث النقل والمعدات. وفي هذا الصدد، حدد التقييم خيارات مختلفة، تتراوح بين مجموعة شاملة من تدابير الدعم وبعض التعديلات الطفيفة للنظام القائم. وتشمل مجموعة عناصر الدعم الشاملة مكتب دعم مخصص ومستقل تابع للأمم المتحدة يقدم الدعم اللوجستي والتشغيلي الكامل، يمول من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة أو على الأقل بدعم من صندوق استئماني مخصص. وستكون هذه الترتيبات ترتيبات مؤقتة لتمكين القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من بناء قدراتها الخاصة.

وتهدف فئة ثانية من الخيارات إلى التصدي للتحديات الملحة في الأجل القصير. وتشمل الخيارات تعزيز قدرة القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على شراء وتوفير المواد المستهلكة للدعم المعيشي لوحدها، فضلاً عن إجراء عمليات الإجلاء الطبي خارج مالي؛ وتعديل نموذج الدعم الحالي للسماح للشركاء الآخرين بالتعاقد مع شركات الشحن الخاصة بهم من أجل تقديم الدعم المعيشي بالقرب من مناطق عمليات القوة المشتركة؛ والإذن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بإبصال إمدادات الدعم المعيشي خارج منطقة عملياتها؛ وتوسيع نطاق الدعم الهندسي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وتمشيا مع نتائج التقييم، أود أن أكرر مرة أخرى دعوة الأمين العام إلى وضع مجموعة شاملة من تدابير الدعم، تمول من الاشتراكات المقررة. فذلك لن يسمح بتقديم دعم مستدام ويمكن التنبؤ به فحسب، بل سيسهل أيضاً اتباع استراتيجية طويلة الأجل لوقف الدعم بصورة تدريجية وجعل القوة المشتركة مستقلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيكون البعثة المتكاملة من تكريس نفسها بالكامل لدعم عملية السلام وتحقيق الاستقرار في وسط مالي. والتوقعات بأن تقوم البعثة المتكاملة بمزيد من المهام في معالجة الثغرات في مجال النقل ستتطلب توسيع نطاق ولاية البعثة. وأي إذن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للقيام بالمزيد دعماً للقوة المشتركة سيتطلب موارد إضافية وجمع الأموال على نحو متسق ومستمر. وقد كان الدعم المالي السخي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي حاسماً في الحفاظ على الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة للقوة المشتركة حتى الآن، وأعرب عن عميق امتناني للاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. وأدعو المجتمع الدولي والمانحين الآخرين إلى دعم هذه القضية الهامة.

تسير القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على الطريق الصحيح ولكن لا يزال الطريق طويلاً أمامها. فتعزيز القوة المشتركة ليس سوى جانب واحد من النهج الدولي الشامل المطلوب لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل. ولا يزال تحسين الحوكمة والقضاء على الفقر وحماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين، بمن فيهم أشدهم حرماناً، أمراً بالغ الأهمية ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان إعطاء هذه الجهود الاهتمام نفسه الذي يعطى للعمليات العسكرية.

ونتيجة للالتزام السياسي على أعلى مستوى في الدول المساهمة، وضعت القوة المشتركة الأساس لإدماج التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في تخطيط العمليات العسكرية وتنفيذها واستعراضها. ومع ذلك، لا تزال الجهود ضرورية للوفاء الكامل بهذا الالتزام. إن منع الانتهاكات والتخفيف من حدتها والتصدي لها خلال العمليات أمر بالغ الأهمية، ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بمواصلة دعمها للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في التصدي للتحديات بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الآخرين. وسيكون تعزيز عنصر الشرطة في القوة المشتركة خطوة هامة في تحسين الرقابة على العمليات العسكرية فضلا عن مواصلة الجهود بربطها ببناء الدولة ودعم قطاع العدالة وإصلاح السجون والجهود المبذولة في إطار الامتثال لحقوق الإنسان. وأرحب بإطلاق الشراكة من أجل الاستقرار والأمن في منطقة الساحل في ذلك الصدد. كما أحث القوة المشتركة والدول الأعضاء في المجموعة الخماسية على عدم ادخار أي جهد لإنشاء مختلف ركائز إطار الامتثال لحقوق الإنسان وتنفيذها تنفيذا كاملا.

اتسمت الأشهر الستة الماضية بصعوبة غير عادية. وأضافت جائحة كوفيد-19 تعقيدا آخر للحالة الأمنية المعقدة والصعبة أصلا في منطقة الساحل. ونرى محاولات من جانب الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات في المنطقة لاستغلال الجائحة لتقويض سلطة الدولة وزعزعة استقرار الحكومات. ولا تزال الهجمات على القوات الوطنية والدولية، فضلا عن المدنيين الذين لا يزالون يتحملون وطأة عدم الاستقرار مستمرة بلا هوادة. وتزهق أرواح الأبرياء كل يوم. ولا تزال المدارس مغلقة ويُحرم الكثيرون من الحصول على أبسط الخدمات الاجتماعية.

وسيمتغرق الأمر حتى في أفضل الظروف سنوات لإعادة بناء المجتمعات المحلية المتضررة في منطقة الساحل، ويتطلب بذل جهود متواصلة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ولا يمكننا النقااس عن العمل في مواجهة هذه الخسارة والدمار.

ولن يتمكن المجتمع الدولي من النجاح في مكافحة الإرهاب إلا إذا وحدنا صفوفنا واتبعنا نهجا شاملا ومشاركيا. وعلى الرغم من البداية الصعبة لهذا العام، فهناك بعض التطورات الإيجابية التي تعطينا الأمل. وأرحب بإنشاء التحالف من أجل منطقة الساحل في أعقاب مؤتمر القمة الذي عقد في باو في كانون الثاني/يناير والذي يوفر إطارا أوسع لتنسيق مبادرات الأمن والتنمية والحوكمة في المنطقة. ومن المهم أن نواصل تقديم الدعم للمبادرات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن لدينا مسؤولية مشتركة عن منطقة الساحل. ويجب علينا جميعا أن نفي بوعدنا بالمساعدة في توفير الإغاثة والتمكين اللذين تمس الحاجة إليهما للسكان في جميع أنحاء المنطقة. وعلينا أن نسعى معا إلى إيجاد حل أكثر فعالية وعملية ويمكن من إحداث تغيير دائم لصالح أكثر الفئات حرمانا.

المرفق الثاني

بيان وزير خارجية موريتانيا، إسماعيل ولد الشيخ أحمد

[الأصل: بالفرنسية]

أود أولاً أن أرحب بمبادرة الرئاسة الفرنسية لتنظيم هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن التي تعقد في سياق دولي يتسم بأزمة صحية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم الحديث، فضلاً عن وضع أمني مثير للقلق المتزايد في منطقة الساحل مع تصاعد الهجمات الإرهابية.

ونحن سعداء جداً بالاهتمام الذي أبداه مجلس الأمن بمنطقة الساحل. وبما أننا نود بناء علاقة تقوم على الثقة مع المجلس، فإن واجب الولاء يقتضي أن أحدث بصوت الحقيقة والصراحة.

فالحالة الأمنية في منطقة الساحل متدهورة بشكل واضح ومستمر على نحو غير عادي. ومنذ عدة سنوات ما فتئ تحالف الشر بين الجماعات الإرهابية وجماعات الاتجار بالمخدرات يدمر منطقة الساحل بالآفات المتعاقبة.

لقد أضعفت منطقة الساحل هيكلياً بالفعل بسبب العبء الثقيل لآثار تغير المناخ التي عانينا منها وحدنا لوقت طويل: الجفاف المتكرر الذي يدمر اقتصاداتنا الزراعية الرعوية الهشة، ويشرد السكان من أراضينا ويلقي بمن يحتاجون إلى الدعم مستمر في أطراف مدننا الرئيسية.

وتسبب انعدام الأمن والتخلف في خسائر فادحة في منطقة الساحل وخلف آثاراً عميقة فيها. وينتشر العنف إلى مناطق جديدة كل يوم. ومع ذلك فإن علينا ألا نخطئ: فالتهديد الأمني الذي يجتاح منطقة الساحل ليس مشكلة محلية فحسب بل إن لها بعداً ونطاقاً عالميين. وبالتالي فإنها تتطلب استجابة شاملة لها.

وما زلنا نكرر طلبنا المشروع إلى مجلس الأمن أن ينظر في القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن لأننا لن نفق مكتوفي الأيدي في انتظار ذلك، فقد بذلنا على المستويين الفردي والجماعي لبلدان المجموعة الخماسية، جهداً قوياً لاستعادة الأراضي المفقودة ومساعدة المنكوبين.

ولا يقتصر هدفنا على استعادة السيطرة العسكرية على الأراضي التي استولى عليها الإرهابيون فحسب، بل أيضاً وقبل كل شيء كما قلّت، العودة إلى المناطق التي دمرها المجرمون المحتلون، لاستعادة الدولة التي تقدم الحماية والخدمات العامة التي لا غنى عنها لحياة الناس وخاصة المدارس والمستشفيات.

وتستمر الاستجابات حالياً في وقت واحد على جميع الجبهات، من الأمن إلى التنمية. ولكن ما يزال التحدي كبيراً بينما لا تزال المكاسب مؤقتة دائماً وقابلة للانتكاس. ويتعين علينا نحن وحلفائنا الحفاظ على السلطة والتحلي بالصبر على المثابرة والصمود للنجاح. ويجري تنفيذ عدة مبادرات في الميدان وتم تكثيف ذلك منذ كانون الثاني/يناير 2020 في منطقة الحدود الثلاثية المدمرة.

وفي ذلك الصدد أشير بفخر إلى النجاحات المدوية التي حققها الجيش التشادي ضد بوكو حرام في منطقة بحيرة تشاد في الأسابيع القليلة الماضية. وهذا يدل على إمكانية هزيمة الإرهابيين وتخفيفهم كما حدث الآن. ومن سماتنا نحن الساحليين الصمود. وستؤدي بنا هذه القدرة الرائعة على المواجهة إلى النصر على

الإرهابيين. ولدنيا إصرار وصبر أولئك الذين يعرفون جيدا أنهم على حق، حتى وإن لم يتمكنوا من إثبات ذلك اليوم. وسنهمهم لأن المستقبل ملك لنا نحن.

وفيما يتعلق بالتنمية فإن التحالف من أجل منطقة الساحل يشكل إطارا سياسيا واستراتيجيا وتنفيذيا مهما يقوم على أربع ركائز ويركز الجهود على مكافحة الإرهاب وبناء القدرات العسكرية ودعم استعادة الدولة في مناطق النزاع فضلا عن المعونة الإنمائية.

وهذه أيضا فرصة لأشكر جميع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين على دعمهم للبلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وعلى سبيل المثال، سأذكر فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن جمع الأموال لتمويل برنامج الاستثمار ذي الأولوية والأهمية البالغة لسكاننا لا يتناسب بعد مع التوقعات.

وتدرك الرئاسة الموريتانية إلى أي مدى يشكل تفعيل القوة المشتركة عملية معقدة وطويلة الأجل. اليوم، طرحنا جانباً أي شكوك بشأن أهمية وقدرة القوة، وهذا دليل ملموس على استعداد رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمكافحة الإرهاب بصورة مشتركة في منطقتهم.

ولذلك فإن دعم شركائنا بجميع أشكاله والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة أمران حاسمان من جميع النواحي. وبالإضافة إلى ذلك، سيسهم تنفيذ الاتفاق الثلاثي بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، إسهاما كبيرا في تعزيز قدرات القوة. وينبغي مواصلة هذه الترتيبات التقنية في المستقبل من أجل تعزيز وتطوير التعاون في هذا المجال من مجالات النشاط.

وهذه فرصة للإشادة بالتعاون الوثيق بين القوة المشتركة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. إن افتتاح مركز قيادة القوة المشتركة الثالث في مالي قبل يومين، الذي شيدته البعثة المتكاملة بأموال أتاحها الاتحاد الأوروبي، لا يدل على مرونة القوة فحسب، بل وعلى الالتزام الراسخ للمجتمع الدولي بأنه إلى جانبها.

وإذ لا تفصلنا سوى بضعة أيام عن مناقشة تقرير الأمين العام بشأن تجديد ولاية البعثة المتكاملة (S/2020/481)، فإنني أود، بالنيابة عن زملائي في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعمنا الثابت لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولتمديد وتعزيز ولايتها. إن قيمتها المضافة وإسهامها في الاستقرار والسلام في مالي معترف بهما تماما.

وفي الختام، فإن منطقة الساحل هي اليوم منطقة تتلاقى فيها جميع مشاكل العالم تقريبا. وهي مصممة على التعافي وعلى أن تصبح منطقة آمال وفرص.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بوتسوريفا

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر مقدمي الإحاطتين على بيانيهما.

لا تزال بلجيكا شريكا ملتزما لبلدان الساحل الخمسة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوتها المشتركة. نحن نشاطرهم تصميمهم على مكافحة انعدام الأمن وتعزيز التنمية.

ومبادرة بلجيكا هي أيضا جزء من الجهود العديدة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في المنطقة، كما يتضح من الشكل الجديد للاجتماع السنوي للاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على مستوى وزراء الخارجية في 12 حزيران/يونيه، عقب مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نيسان/أبريل. كما أننا في شراكة لإطلاق التحالف من أجل منطقة الساحل وشراكة من أجل الاستقرار والأمن في منطقة الساحل، وتشارك قوات الدفاع البلجيكية في عدة بعثات في المنطقة، بالشراكة مع القوات الوطنية التابعة للمجموعة الخماسية.

وعلى الرغم من الحالة الأمنية والإنسانية التي لا تزال مثيرة للقلق الشديد، هناك أنباء طيبة، مثل الزيادة في العمليات الأمنية تحت مظلة القوة المشتركة في الأشهر الأخيرة والمفهوم المنقح للعمليات. ونسلم أيضا بدور الدعم الذي تضطلع به فرنسا في هذا الصدد. ومن الأخبار الجيدة افتتاح مقر القوة المشتركة في باماكو قبل بضعة أيام، الذي بنته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقام بتمويله الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن يستخدم وأن يساهم في فعالية العمليات المقبلة. وتشمل الإنجازات أيضا زيادة قدرة واستقلالية الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية. وقد تم تسليم المزيد من المعدات وهناك أخرى في الطريق. مع ذلك، ومنذ انضمامنا إلى المجلس في العام الماضي، شجعنا دائما المجموعة الخماسية على عدم ربط إحراز تقدم بتوافر الموارد أو المعدات. فعلى سبيل المثال، لا يزال عنصر الشرطة البالغ الأهمية في مراحل تطويره الأولى، ونعتقد أن زيادة التفعيل لا تعتمد إلا قليلا على الموارد أو المعدات الإضافية.

أما وقد قلت ذلك، اسمحوا لي أن أشدد على أن العمليات العسكرية والمشاريع الإنمائية وحدها لن تهزم الإرهاب في منطقة الساحل، كما لم تفعل في أي مكان آخر في العالم. وإذ أن للإرهابيين مطالب سياسية، فإننا نعتقد أن مكافحتهم تحتاج إلى التزام سياسي وامتلاك لزام الأمور على أعلى المستويات لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في منطقة الساحل، والنهوض بالحلول السياسية، حيثما أمكن، ومواجهة الخطاب الإرهابي. وينبغي على الأرجح أن تكون الجهود الرامية إلى مكافحة وصم فئات إثنية معينة، وتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الأمن، ومكافحة الإفلات من العقاب، سواء كان على جرائم مالية أو جنائية، على رأس الأولويات.

وثمة مسألة هامة أخرى هي الادعاءات المتعلقة بعمليات القتل خارج نطاق القضاء التي ترتكبها قوات الأمن في بلدان المجموعة الخماسية. هذه الادعاءات خطيرة جدا وتستدعي إجراء تحقيق شامل بدلا من مجرد الرفض القاطع. وأود أن أؤكد للمجلس أن بلجيكا تتفهم التحديات الهائلة وهشاشة قوات الأمن التابعة لشركائنا في المجموعة الخماسية. ومع ذلك، أود أن أكون واضحا في أن دعوتنا إلى احترام سيادة

القانون وحقوق الإنسان الأساسية ليست مجرد مسألة فلسفية. نحن نرى أنه شرط لا غنى عنه لدحر الإرهاب. وبطبيعة الحال، فإن إحراز تقدم في مجال الأمن والتنمية أمر أساسي، ولكن إذا لم تُحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون، فإن هذا التقدم سيظل مؤقتاً وسيستمر الإرهاب وانعدام الأمن في الازدهار.

وفي الختام، أود أن أشجع البلدان الخمسة والقوة المشتركة على تعزيز تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لأنه أحد الأدوات الرئيسية التي يمكن أن تساعد على منع الانتهاكات المحتملة في المستقبل. وفي هذا السياق، أود أن أنوه بأن معظم بلدان المجموعة الخماسية قد قبلت هذه المساعدة عن طريق فتح مكاتب للمفوضية في بلدانها من أجل الاستفادة الكاملة من دعمها. ونشجع البلدان التي لم تقبل بعد عرض المفوضية بفتح مكاتب فيها على أن تفعل ذلك.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

أشكر وكيل الأمين العام السيد لاكروا ووزير الخارجية السيد شيخ أحمد على إحاطتهما.

والصين، بوصفها صديقا جيدا للبلدان الأفريقية، تدعم بنشاط الجهود التي تبذلها بلدان منطقة الساحل لصون السلام والأمن والاستقرار وتعزيز التنمية في المنطقة. ويشجعنا أن نرى أن الحالة السياسية في منطقة الساحل لا تزال مستقرة عموما، ونشيد بجهود بلدان المنطقة في ذلك الصدد. وفي الوقت نفسه، نشاطر أيضا شواغل بلدان المنطقة إزاء التحديات الأمنية الخطيرة التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والعنف القبلي. وبعد أن درست بعناية تقرير الأمين العام (S/2020/373) واستمعت إلى مداخلات مقدمي الإحاطتين، أود أن أشاطركم النقاط التالية.

أولا، ينبغي بذل جهود متواصلة لدعم الحلول السياسية للقضايا الإقليمية. وترى الصين أنه ينبغي حل القضايا الأفريقية بطريقة أفريقية ومن خلال عملية تقودها أفريقيا وتملك زمامها. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي احترام الإرادة السياسية للشعوب وسيادة بلدان المنطقة ودعم الدور الهام للمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي.

ثانيا، ينبغي بذل جهود متواصلة للتصدي للتحديات الناشئة عن الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وما زلنا نذكر أن مجلس الأمن عقد في آذار/مارس مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.8743) واعتمد بياننا رؤاسيا (S/PRST/2020/5) بشأن مكافحة الإرهاب في أفريقيا. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من تعزيز التنسيق الفعال وزيادة دعمه واستثماره في مكافحة الإرهاب في أفريقيا. لقد اضطلعت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بدور هام في صون السلم والأمن الإقليميين. وتؤيد الصين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التي تقدم الدعم اللوجستي للقوة المشتركة في إطار ولايتها وتعزيز ولايتها بالمساعدة المالية اللازمة.

ونرى أيضا أنه ينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تقدم المزيد من الدعم لبلدان الساحل لتعزيز بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. وقد قدمت الصين 300 مليون يوان في صورة معونة لعمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والقوة المشتركة، وستواصل تقديم المساعدة.

ثالثا، ينبغي مواصلة الجهود للقضاء على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الإقليمي. وتخلف النمو هو أحد الأسباب الرئيسية للعديد من القضايا في منطقة الساحل. ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من الدعم لبلدان المنطقة في القضاء على الفقر وتحسين الرعاية الصحية والتعليم والعمالة حتى تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 بطريقة أكثر فعالية وأنسب توقيتا. وتساعد الصين بنشاط بلدان المنطقة، ولا سيما في مجال البنى التحتية والاتصال الإلكتروني، بتقديم منح دراسية للدراسة في الصين، من بين وسائل أخرى.

رابعا، لا تزال الجائحة تؤثر تأثيرا شديدا على منطقة الساحل والقارة الأفريقية. والصين يساورها أمل كبير في أن يعمل المجتمع الدولي عن كثب مع البلدان الأفريقية لمكافحة الجائحة والتصدي لآثارها الاجتماعية والاقتصادية السلبية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتجاوز دعمنا الشعارات السياسية المجردة وأن يُنفذ من خلال إجراءات ملموسة.

ويتعين علينا دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتعزيز قدرتها على مكافحة الجائحة. وقد وعد الرئيس شي جين بينغ بأن تعمل الصين مع الدول الأفريقية في مكافحة الجائحة. ووعدنا بإنشاء آلية تعاون لمستشفياتنا للاقتراض بـ 30 مستشفى في أفريقيا وجعل أي لقاء منفعة عامة عالمية، مع كفاية أن تكون البلدان الأفريقية والنامية من بين أوائل البلدان المستفيدة. ونأمل أن نتمكن، من خلال جهودنا المشتركة، من جلب الأمل إلى منطقة الساحل وأفريقيا ككل. وستكون الصين دائما داعما قويا للبلدان الأفريقية.

المرفق الخامس

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن، خوسي سينغر وايسنغر

نعرب عن خالص تقديرنا لوكيل الأمين العام لأكروا ولوزير الخارجية في موريتانيا على أفكارهما المتعمقة.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا لأسرتي عنصرى حفظ السلام في مالي وزملائهما، أحدهما من كمبوديا والآخر من السلفادور، اللذين توفيا مؤخرا بسبب جائحة فيروس كورونا.

يواجه العالم تهديدا كبيرا، وهو يؤثر علينا تأثيرا عميقا ويختبر قدرتنا على الصمود على جميع المستويات. ولهذا السبب، أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نحمي المكاسب التي تحققت حتى الآن لإحلال السلام والأمن في منطقة الساحل.

وقد فهمنا وأيدنا، من حيث المبدأ والحس السليم، الدعوة إلى وقف إطلاق النار في جميع النزاعات خلال الجائحة، على أمل أن يؤدي خطر الجائحة إلى زيادة وعي بعض الجماعات بطريقة أو بأخرى وأن يؤدي إلى وقف عملياتها. ومع ذلك، فإن الحقيقة المحزنة هي أن عنف الجماعات الإرهابية والعنف القبلي لا يزالان يزعزان استقرار منطقة الساحل الأفريقي.

ومما يبعث على القلق الشديد أننا نشهد تدهورا هائلا للأمن في منطقة الساحل، في بلدان مثل بوركينا فاسو ومالي والنيجر، نتيجة للهجمات الإرهابية على المدنيين وقوات الأمن، فضلا عن تصاعد العنف القبلي الذي تفاقم بسبب نفس الجماعات الإرهابية، وهو ما أودى بحياة أكثر من 4 000 شخص في عام 2019 في تلك البلدان الثلاثة وحدها وخلق حالة إنسانية مزرية، حيث يوجد 14.7 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة وأكثر من 1.4 مليون مشرد داخليا في جميع أنحاء بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وثمة مسألة أخرى مثيرة للقلق هي زيادة التنسيق والتعاون بين الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، والتي تستغل حاليا جائحة كورونا لزيادة هجماتها واغتصاب سلطة الدولة، فضلا عن صلتها بعصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية لتمويل عملياتها. وهذا يؤكد ضرورة مواصلة وتعزيز جهودنا لتحقيق السلام والأمن في منطقة الساحل.

ومن المشجع أن نسمع عن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ما سمح لها بتنفيذ عدد من العمليات، وفي تطبيق عدة مبادرات أمنية إقليمية ودولية ضرورية أطلقت لدعم القوة وجهود مكافحة الإرهاب في المنطقة، مثل قوة تاكوبا - في إطار عملية بارخان - بدعم من عدد من البلدان ومنها إستونيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة والنيجر؛ والائتلاف من أجل منطقة الساحل؛ فضلا عن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لزيادة عدد القوات.

ومن ناحية أخرى، لا تزال هناك تحديات ينبغي التصدي لها على وجه السرعة لتمهيد الطريق أمام التفعيل الكامل للقوة المشتركة، مما يتطلب مزيدا من التنسيق على المستوى الثلاثي - بين الاتحاد الأوروبي والقوة المشتركة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي - لمعالجة أوجه القصور في نموذج الدعم الذي تستخدمه البعثة المتكاملة.

وكما نعلم جميعاً، فإن الحالة الأمنية في منطقة الساحل معقدة وتتطلب نهجاً شاملاً. ولذلك، نشيد بمبادرة رؤساء دول المجموعة الخماسية، من خلال ائتلاف منطقة الساحل، للتركيز على أربع ركائز هي: الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب؛ وبناء قدرات قوات الدفاع والأمن؛ وتقديم الدعم لإعادة إنشاء وجود للدولة؛ والمساعدة الإنمائية.

ونشجع قادة منطقة الساحل على ضمان المشاركة الاستباقية والواسعة النطاق للنساء والشباب في جميع هذه الركائز وغيرها من الجهود الرامية إلى توطيد السلام والأمن في المنطقة.

أخيراً، نسلط الضوء على أهمية المساءلة والالتزام بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما في إطار استراتيجيات مكافحة الإرهاب، لتعزيز مصداقية جميع الجهود وتقبلها.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين اليوم على إسهاماتهما القيمة وأشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة.

إن العدد المتزايد من الهجمات الإرهابية على المدنيين وقوات الأمن الوطنية والإقليمية في منطقة الساحل يبعث على القلق البالغ. فغالبا ما تؤدي المزيد من الهجمات إلى انسحاب وجود الدولة من المناطق الهشة أصلا، مما يؤثر بدوره سلبا على الحالة الإنسانية على أرض الواقع. ولذلك، يجب أن نعمل معا بمزيد من الكفاءة لتعزيز وجود الدولة والأمن في المناطق الأكثر تضررا. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتنسيق العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب ومواصلة تعبئة جهودها في هذا الصدد.

ومن المشجع أن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل نفذت عددا متزايدا من العمليات على مدى الأشهر الستة الماضية وعززت قدراتها. إن التهديد الإرهابي كثيرا ما يكون عابرا للحدود بطابعه، وبالتالي يلزم التصدي له على هذا النحو. ومن الإيجابي أن بلدان المجموعة الخماسية قد اتخذت القرار في بداية العام بإتاحة مزيد من المرونة عند تنفيذ عمليات القوة المشتركة عبر حدود الدول.

وثمة حاجة إلى تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في المنطقة بغية جعل جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل فاعلة قدر الإمكان. وترصد إستونيا عن كثب التطورات في منطقة الساحل وتساهم في استعادة الأمن والاستقرار بعدد من الطرق، بما في ذلك المساهمة بأفراد في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعمليات بارخان التي تقودها فرنسا وتقديم مساهمات مالية إلى الصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فنحن جزء من قوة تاكوبا التي أنشئت مؤخرا، والتي ستسعى على وجه التحديد إلى التصدي للتهديد الإرهابي في منطقة ليبتاكو - غورما.

وأود أن أشدد على أهمية التقيد بمبادئ حقوق الإنسان وإطار القانون الدولي الإنساني عند تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب. ونشيد بالدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على الخطوات التي اتخذتها لزيادة وعي عناصر القوة المشتركة وتدريبها، وكذلك على الإعلانات المتعلقة بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، ونحن على استعداد لمواصلة دعم تلك العملية.

أخيرا، من أجل تحقيق الأمن على المدى الطويل في منطقة الساحل، يتعين علينا معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وفي هذا الصدد، من الضروري بذل جهود للحد من الفقر ومن تهميش فئات معينة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وثمة أهمية قصوى لأن نضع تلك الجوانب في الاعتبار عند تصميم الاستراتيجيات والولايات بالتعاون مع بلدان المنطقة.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام ووزير خارجية موريتانيا على بيانيهما. وأود أن أتقدم بخالص تعازينا إلى بلدان الساحل وكذلك إلى أسر الضحايا في أعقاب أعمال العنف التي وقعت مؤخرا، ولا سيما في بوركينا فاسو.

أريد تشاطر رسالتين اليوم.

أولا، إن فرنسا مقتنعة بأن المجتمع الدولي يمكن أن ينجح في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل إذا ما عمل بطريقة موحدة وحازمة. وقد زادت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تحت القيادة الحازمة للجنرال ناماتا غازاما، والجيش الوطنية لهذه البلدان، عملياتها العسكرية مؤخرا. وعلى الرغم من الخسائر الفادحة، فقد حققت القوة نتائج ملموسة: تحييد العديد من الإرهابيين والاستيلاء على أسلحة ومعدات وإطلاق سراح رهائن. وتكتسب هذه القوات المسلحة المزيد من الاستقلالية ويزداد التنسيق فيما بينها باطراد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلدان المنطقة، بما فيها النيجر، وهي عضو في مجلس الأمن، تبدي، على الرغم من محدودية مواردها، قدرة على الصمود وتحافظ على حياة ديمقراطية دينامية. ويجب أن نشيد بالتزامها.

ثم، وهذه هي نقطتي الثانية، لقد زاد المجتمع الدولي مؤخرا دعمه، وهو معلم رئيسي لنجاح جهودنا الجماعية. وبناء على طلب من بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أيدت فرنسا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، إطلاق "الائتلاف من أجل منطقة الساحل" في هذا العام. وهو يقوم على أربع ركائز، ألا وهي، مكافحة الإرهاب وبناء القدرات وعودة الدولة والتنمية الاقتصادية لأن جميع هذه المسائل يجب أن تعمل معا. وسيستمر حشد الجهود في حزيران/يونيه بعقد الاجتماع الأول لوزراء خارجية الائتلاف في 12 حزيران/يونيه، والذي يسبقه اجتماع لوزراء الدفاع.

وعلى أرض الواقع، أسفر إطلاق الائتلاف عن إنشاء آلية قيادة مشتركة بين عملية بارخان الفرنسية وجيوش المجموعة الخماسية؛ وزيادة التزام الشركاء، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وكذلك الاتحاد الأفريقي، فضلا عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، اللذين يمولان خطة لمكافحة الإرهاب بتكلفة 2.3 بليون دولار؛ وأخيرا، إطلاق قوة تاكوبا، التي تجمع بين القوات الخاصة الأوروبية لدعم القوات المسلحة المالية.

وتتطلع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بدور أساسي في هذا الشأن بفضل الدعم الذي تقدمه لعمليات قوات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويجب أن نعرز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لبلدان منطقة الساحل لمساعدتها في كفالة أمن أراضيها وسكانها.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

باسم البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن - تونس وجنوب أفريقيا والنيجر - وسانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة الأعضاء الأفارقة زائداً واحداً)، أود أن أعرب عن خالص آيات الشكر للسيد جان - بيير لأكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على عرضه الممتاز والتزامه المستمر بتحقيق استقرار الحالة في منطقة الساحل.

ونرحب بالسيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وزير الخارجية والتعاون الدولي في موريتانيا، الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونشكره على تشريفه لنا بالمشاركة في أعمال المجلس اليوم.

يبرز التقرير الأخير للأمين العام (S/2020/373) التحديات الأمنية التي تشكلها الجماعات الإرهابية المسلحة داخل دول المجموعة الخماسية، وهي من بين دول العالم التي تواجه أكبر قدر من التحديات الاقتصادية. وتتطلب هذه التحديات كاهل سكان دولنا، مما زاد من عدد المشردين داخلياً إلى 1.4 مليون نسمة، وهو عدد يثير القلق. كما ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية إلى 14.7 مليون شخص. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء هذه الاتجاهات ونشدد على أهمية الموارد الإضافية اللازمة للتخفيف من ظروف المحتاجين.

وبالإضافة إلى هذه العوامل، فإن آثار تغير المناخ، ولا سيما على النشاط الرعوي الضروري للاقتصادات المحلية، وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) يمكن أن تزيد من تفاقم الحالة الهشة أصلاً لسكان منطقة الساحل.

ونشجب تجاهل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل دعوة الأمين العام إلى هدنة إنسانية حيث سعت بدلاً من ذلك إلى الاستفادة من الجائحة بمواصلة هجماتها القاتلة ودعايتها.

ولا يمكن إنكار أن الحالة الأمنية في منطقة الساحل قد تدهورت منذ التقرير السابق للأمين العام (S/2019/868). وتتوثر الهجمات المتزايدة غير المتناظرة التي تشنها الجماعات الإرهابية المسلحة تأثيراً عشوائياً على قواتنا الدفاعية والأمنية والقوات الحليفة مثل عملية بارخان، وكذلك، للأسف، على سكان دولنا المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

وفي مواجهة هذا العنف الذي لم يسبق له مثيل، تواصل بلدان منطقة الساحل الخمسة، التي تخصص ما بين 15 و 30 في المائة من ميزانيتها لقطاع الدفاع، جهودها المتفانية للقضاء على الإرهاب بدعم لا يتزعزع من شركائها. وبفضل هذه الجهود، حررت القوة المشتركة في 3 آذار/مارس ستة رهائن في أعقاب عملية معقدة للغاية، وذلك على النحو المشار إليه في التقرير. وهذا يدل بوضوح على القدرة العسكرية للقوة المشتركة وعلى مثابرة جنودها وتفانيهم.

وبالإضافة إلى ذلك، تنشط القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في العديد من المناطق الحمراء وقد نفذت عمليات ناجحة، إما بمفردها أو بدعم من عملية بارخان، حسب طابع تلك العمليات.

ونرحب بتحسين الحالة المعقدة السائدة في منطقة بحيرة تشاد تحسنا كبيرا بفضل النتائج الممتازة لعملية كولير دو بوهوما [غضب بوهوما]، التي يقودها الجيش التشادي، والذي تواجد قائده العام، الرئيس إدريس ديبي إيتينو، في ساحة المعركة بنفسه.

وفي الوقت نفسه، تعززت الترتيبات الأمنية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بفضل إنشاء آلية القيادة المشتركة لجميع القوات العاملة في مثلث ليبتاكو - غورما في نيامي بالنيجر مؤخرا وتوسيع منطقة تدخل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية من 50 كيلومترا إلى 100 كيلومتر على جانبي الحدود الدولية.

ويقدر أعضاء المجلس الأفارقة الثلاثة، إلى جانب سانت فنسنت وجزر غرينادين، الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، دعما للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبذلك، تعززت مكافحة الإرهاب، ولا سيما بإطلاق "الائتلاف من أجل منطقة الساحل" خلال مؤتمر قمة باو في 13 كانون الثاني/يناير واحتمال بدء عمليات قوة تاكوبا، التي ستشارك فيها القوات الخاصة الأوروبية.

وفي هذا السياق، نشير أيضا إلى البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته رقم 920، والذي رحب بالجهود التعاونية الرامية إلى نشر 3 000 جندي في منطقة الساحل لمدة ستة أشهر.

ونرحب كذلك بالتصميم المستمر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على مكافحة الإرهاب وتحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الساحل. ويبرز ذلك صمود وتصميم المنظمات الإقليمية بشأن المسائل التي تؤثر على دولها الأعضاء.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف دعمه لمكافحة الإرهاب عن طريق تعزيز القدرات العسكرية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والمساعدة على استعادة وجود الدولة وسلطتها في المناطق التي تتعرض للتهديد الإرهابي، وكذلك عن طريق دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتضررة.

ونود أن نكرر الطلب المشروع، الذي أعربت عنه في كثير من الأحيان دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بأن توضع القوة المشتركة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن ذلك سيعزز جهود القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فضلا عن الجهود الإقليمية والقارية، ويعزز الزخم لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

ومما يشجعنا أنه على الرغم من التحديات المتعددة التي تواجهها القوة المشتركة، بذلت دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل جهودا للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالموافقة على اعتماد نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في جهود تكوين القوات، وهو اعتراف واضح بالحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في العمليات. وفي ذلك السياق، ندعو وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لتحقيق أقصى قدر من النتائج من تلك الجهود.

إن إبقاء قضية منطقة الساحل على رأس جدول الأعمال الدولي أمر بالغ الأهمية، بل وأكثر من ذلك ونحن نواجه هذه الأزمة غير المسبوقة الناجمة عن كوفيد-19.

وكما أُشير إلى ذلك خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، المعقودة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2019، من المهم وضع خطة مارشال لدعم الإجراءات الإنمائية في منطقة الساحل.

وإذ نقترح من تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فإن مجموعة الأعضاء الأفارقة زائداً واحداً تعتز بالأمل في أن يعزز هذا التجديد إطار ذلك التعاون بطريقة عملية ومستدامة. وفي ظل هذه الخلفية، ترى مجموعة الأعضاء الأفارقة زائداً واحداً أنه ينبغي التركيز على الاستفادة المثلى من آلية الدعم الحالية بحيث تصل إلى كتائب القوة المشتركة بعدد أقل من القيود مع تعزيز قدراتها وكفاءاتها. وينبغي تقديم الدعم التشغيلي الكامل للقوة المشتركة، من الناحيتين التكتيكية والاستراتيجية على السواء.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد هنا الالتزام الراسخ لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن التزامها بتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينبغي ألا تشكل مكافحة الإرهاب، سواء في منطقة الساحل أو في أي مكان آخر، عبئاً على السكان المدنيين أو أن تكون مصدراً للمزيد من الخوف بالنسبة لهم. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تحررهم من قبضة الإرهابيين المجرمين، الذين تسببت هجماتهم في مقتل أكثر من 4 000 شخص في عام 2019 وحده في المنطقة.

وفي سياق مواصلة هذه الحرب غير المتكافئة، إذا لوحظت، للأسف، شكوك في وقوع تجاوزات أو سلوك غير لائق تجاه السكان المدنيين، ينبغي القيام بكل شيء، بمهنية وتصميم، لتحديد هوية مرتكبي هذه الأعمال وتقديمهم إلى العدالة.

وتكمن فعالية استجابتنا في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب في منطقة الساحل في قدرتنا على وضع استراتيجية قوية ومتماسكة ومتكاملة للتصدي للتحديات الأمنية والإنسانية والإنمائية.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

نشكر وكيل الأمين العام جون - بيير لأكروا وممثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ووزير خارجية موريتانيا، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، على إحاطتهما.

وننطق مع التقييمات المثيرة للقلق المقدّمة اليوم عن الحالة في منطقة الساحل. ولا تزال التهديدات الأمنية في هذا الجزء من أفريقيا عالية. وعلى خلفية جائحة فيروس كورونا وما يتصل به من تدابير الحجر الصحي، يتوسع النشاط الإرهابي مرة أخرى، ويتزايد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ومما يؤسف له أننا نتلقى كل أسبوع تقريبا تقارير مأساوية عن هجمات إرهابية شنيعة.

وترتب عن هذه الجائحة عواقب إنسانية خطيرة على المنطقة، التي كانت في وضع صعب قبل الأزمة الراهنة بوقت طويل. والمدارس مغلقة، والمزيد من الناس بحاجة إلى الغذاء والرعاية الطبية. وهذه الحالة تخلق أرضا خصبة لتطرف السكان. وفي هذا الصدد، يجب مساعدة بلدان المنطقة على التصدي بفعالية لتوسع الأيديولوجية المتطرفة، والبدء في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحادة، وتعزيز مؤسسات الدولة، وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان.

ونؤيد الجهود التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في سبيل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ويبدو أنها أصبحت عنصرا هاما في الأمن الإقليمي خلال تلك الفترة الزمنية القصيرة نسبيا. ويسرنا أن نحيط علما بالمعلومات المتعلقة بعدة عمليات ناجحة لمكافحة الإرهاب نفذتها القوة المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدى تحسين التخطيط والتنسيق بين الوحدات العسكرية إلى توسيع نطاق العمليات ومدتها. ونرحب بإنشاء آلية تنسيق مشتركة في نيامي بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والوجود العسكري الآخر في المنطقة. ونأمل أن تكون الصعوبات الحالية المرتبطة بفيروس كورونا مؤقتة بطبيعتها وأن تتمكن القوة المشتركة من استئناف عملياتها في المستقبل القريب.

ونحن مقتنعون بأهمية بذل المزيد من الجهود المنسقة، من جانب الأفارقة والمجتمع الدولي على السواء، لمكافحة التطرف في منطقة الساحل والصحراء. ونؤيد مبادرة الاتحاد الأفريقي لوضع خطة لنشر القوة الأفريقية الجاهزة هناك. ونحيط علما بالقرار الذي اتخذته الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا في الوقت المناسب باعتماد خطة عمل لتمويل مكافحة الإرهاب في المنطقة حتى عام 2024.

ومن الواضح أن الأداء الكامل لقوات منطقة الساحل التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يتوقف على عاملين هامين هما: ضمان تمويلها المستقر الذي يمكن التنبؤ به وتوفير المساعدة المناسبة في مجال النقل واللوجستيات. ونلاحظ أن الأموال التي وعدت بها الجهات المانحة الأجنبية تصل تدريجيا إلى المنطقة. ونؤيد المساعدة المقدمة إلى القوة المشتركة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وفقا للولاية المنصوص عليها في القرار 2480 (2019). ونحن على استعداد للنظر في خيارات لتحسين المساعدة التي تقدمها البعثة المتكاملة، والتي أدرجت في التقرير الأخير للأمين العام عن مالي (S/2020/476).

وترصد روسيا تطور الحالة في المنطقة عن كثب. ونحن نقوم بالفعل بتقديم المساعدة العسكرية والتقنية المناسبة لعدد من البلدان وبتوفير التدريب اللازم للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وبصفة عامة، نعتقد أن القوات المسلحة لمنطقة الساحل ستصبح في المستقبل القريب أداة أكثر فعالية لاستعادة السلام وصونه في غرب أفريقيا.

المرفق العاشر

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أود أن أشكر وكيل الأمين العام لأكروا ومعالي وزير خارجية موريتانيا على إحاطتهما.

وأود أن أبدأ بالإشادة بقوات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وبقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والقوات الدولية المنتشرة في عملية بارخان، وبجميع الذين يعملون على إحلال السلام والأمن لشعب منطقة الساحل.

ونعبر عن تعاطفنا مع أسر الذين ضحوا بحياتهم خدمة لهذه القضية، ومع المدنيين الأبرياء الذين ما زالوا يعانون من أثر تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل. وفي نهاية الأسبوع الماضي فقط، أدت ثلاثة هجمات شنتها جماعات جهادية مسلحة في شمال وشرق بوركينا فاسو إلى مقتل أكثر من 50 شخصاً. وتدين المملكة المتحدة بشدة جميع هذه الهجمات وتدعو جميع أطراف الصراع إلى احترام القانون الإنساني الدولي وضمان حماية المدنيين.

وقد تسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، منذ آخر مرة ناقش فيها المجلس الحالة في منطقة الساحل (انظر S/PV.8670)، في تحديات جديدة لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة. فهو سيزيد من الضغط على موارد الدول المحدودة ويخاطر بتحويل الاهتمام الدولي بعيداً عن معالجة مسببات عدم الاستقرار. واستجابة لذلك، تدعم المملكة المتحدة الحكومات وشركاءنا في تنفيذ العمل الإنساني في منطقة الساحل للتعامل مع الاحتياجات الصحية والإنسانية المتصاعدة.

غير أننا ندرك أن الآثار الثانوية لكوفيد-19 ستضرب هذه البلدان كذلك بشدة، ولذلك فإننا نساعد حكومات المنطقة، أيضاً، على التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل للجائحة. هذا بالإضافة إلى مبلغ الـ 665 مليون دولار الذي تسهم به المملكة المتحدة في الجهود العالمية الرامية إلى استحداث لقاحات وعلاجات وإجراء فحوصات كوفيد-19 ولصندوق النقد الدولي لدعم الاقتصادات الضعيفة.

ونشيد، وفي هذا السياق الذي يتسم بتحديات بالغة الصعوبة، بالجهود التي تبذلها المجموعة الخماسية لدول منطقة الساحل لمعالجة الشواغل الأمنية والتصدي للتهديدات العابرة للحدود. ونرحب بزيادة الناتج التشغيلي وتحسين قدرات القوة المشتركة والمسار الإيجابي لتحسين التنسيق مع القوات الإقليمية والدولية.

وتعزز المملكة المتحدة بدعمها للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل عن طريق عملية نشر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في وقت لاحق من هذا العام، ومن خلال مساعدتنا غير القتالية لعملية بارخان وإسهامنا المستمر في بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي. كما أننا ندعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل نفسها بمساهمات المملكة المتحدة الثنائية التي بلغت جملتها 3.4 ملايين دولار حتى الآن، بالإضافة إلى مساهماتنا من خلال منظمات أخرى. وسنرحب بوفاء جميع الشركاء الذين التزموا بدعم القوة بتعهداتهم بالكامل.

وأود أن أؤكد من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن مستدامان في منطقة الساحل من دون حماية وتعزيز حقوق الإنسان والامتثال للقانون الدولي الإنساني. وترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولكننا

نود أن نؤكد على ضرورة معالجة جميع التقارير المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان - سواء من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة أو ميليشيات "الدفاع عن النفس" أو قوات الأمن التابعة للدول. فذلك أمر أساسي لمنع المعاناة الإنسانية وكذلك الإفلات من العقاب، وتعزيز العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة، وتجنب خلق مظالم توجب المزيد من العنف. ونحث جميع حكومات المجموعة الخماسية على كفالة إجراء تحقيق شامل وشفاف في أي ادعاءات بارتكاب قوات الأمن التابعة لها لانتهاكات وتقديم جميع الجناة إلى العدالة.

وتشعر المملكة المتحدة بالقلق أيضا إزاء الضغوط المتزايدة على إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أن تحترم جميع الأطراف حياد ونزاهة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وأن تيسر الوصول من دون عوائق لكفالة وصول المساعدة الطارئة إلى المحتاجين إليها.

وفي الختام، ستواصل المملكة المتحدة القيام بدورها، بالعمل مع الأمم المتحدة ودول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وجميع شركائنا في أنحاء المنطقة سعيا إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة والعدالة لشعوب منطقة الساحل.

المرفق الحادي عشر

بيان نائبة الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة لدى الأمم المتحدة، شيريث نورمان شالي

أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته اليوم. لا تزال الحالة في منطقة الساحل أحد الشواغل الأمنية العليا للولايات المتحدة في أفريقيا، وبفعل التحديات المتعلقة بوباء فيروس كورونا من الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي على نحو تعاوني.

ولا تزال القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هي الحل الطويل الأجل لاستتباب الأمن مجددا في منطقة الساحل. والولايات المتحدة ملتزمة بدعم القوة المشتركة من خلال توفير المعدات والتدريب والدعم الاستشاري لسد الثغرات الحرجة في القدرات على أساس ثنائي، ولا تزال تدعو البلدان الأخرى إلى أن تحذو نفس الحذو. وننتي على التقدم المطرد الذي شهدناه خلال الأشهر القليلة الماضية في عمليات القوة المشتركة.

ولكن عمليات القوة المشتركة وحدها غير كافية. فالأسباب الجذرية للنزاعات يجب معالجتها من خلال المعونة الإنسانية المنسقة والمساعدة الطويلة الأجل في مجالات الصحة والزراعة والحوكمة المراعية لاحتياجات المواطنين والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ونحث الأطراف الموقعة على اتفاق الجزائر على الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ الاتفاق بسرعة. وأحكام الاتفاق لن يكون لها أثر على الاستقرار في شمال مالي فحسب ولكن على منطقة الساحل بأكملها أيضا. وبمجرد أن تتخذ حكومة مالي وحكومات البلدان الشريكة لها إجراءات حقيقية وموضوعية بشأن الاتفاق، فسيكون بمقدورها أن تركز المزيد من الموارد والاهتمام على التهديدات الإرهابية التي تنتشر في المنطقة.

إن استدامة جهودنا الجماعية لتحقيق الاستقرار في المنطقة سترتهن بتقدم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في دول الساحل الخمس في إنشاء حوكمة فعالة تستجيب لاحتياجات المواطنين، وزيادة فرص حصول جميع المواطنين على الفرص، واحترام حقوق الإنسان، والمساءلة، والشمولية. ومن الأمور الحاسمة أيضا زيادة المشاركة المجدية للنساء والشباب والفئات المهمشة في صنع القرار. ويمكن لهذه المساعي أن تحقق السلام والاستقرار الدائمين وتطلق العنان لإمكانات هذه المنطقة الحيوية وشعبها

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام، دانغ دينه كوي

أشكر وكيل الأمين العام جون - بيير لأكروا والسيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ممثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ووزير خارجية موريتانيا، على إحاطتهما الثابقتين.

لا يزال يساور فييت نام قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية في منطقة الساحل. فقد حدثت زيادة في عدد الهجمات الإرهابية على المدنيين وحفظه السلام وقوات الأمن في بلدان منطقة الساحل. وتعرب فييت نام عن خالص تعازيها لحكومات وأسر الذين فقدوا أرواحهم بسبب الهجمات الأخيرة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد. يجب تقديم مرتكبي هذه الأعمال الوحشية إلى العدالة.

ويساور فييت نام القلق أيضا إزاء سحب وجود الدولة في المناطق المعنية وإزاء زيادة تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة. إن 14.7 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في بوركينا فاسو وتشاد والسنغال وغامبيا وغينيا ومالي والنيجر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يعرض منطقة الساحل لخطر المزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن.

وترحب فييت نام بالمبادرات المتعلقة ببناء القدرات في المنطقة، التي تشمل حلقات عمل عن دور المرأة ودراسات استقصائية وطنية عن المسائل الجنسانية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للجهات الفاعلة في قطاع الأمن لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مالي، وحلقة عمل إقليمية بشأن رصد حقوق الإنسان وحماية المصادر والضحايا والشهود في النيجر.

وترحب فييت نام بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي استجابة لطلبات القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وغيرها من المنظمات لإنجاز مهامها وولاياتها دعما لعمليات القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وعلى تلك الخلفية، يود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية:

أولا، نحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فلا يمكن للمنطقة أن تكسب هذه المعركة من دون جهود جماعية وإرادة قوية وتعاون.

ثانيا، ندعو حكومات منطقة الساحل والمنظمات الإقليمية والدولية والشركاء الآخرين، كذلك، إلى تعزيز تعاونها لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. ونشارك الأمين العام في الترحيب باعتماد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطة العمل المتعلقة بالقضاء على الإرهاب للفترة 2020-2024 في 21 كانون الأول/ديسمبر 2019. وكذلك نرحب بنتائج مؤتمر القمة السنوي السادس لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي عقد في 25 شباط/فبراير 2020؛ وبمؤتمر قمة باو، في كانون الثاني/يناير؛ وبالاجتماع الرفيع المستوى عن طريق التداول بالفيديو الذي عقد بين الاتحاد الأوروبي ورؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في 28 نيسان/أبريل.

ثالثا، نحث الحكومات والأطراف المعنية الأخرى على التقيد بالتزاماتها ومسؤولياتها عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني وكفالة وصول المعونة الإنسانية إلى أشد الناس حاجة إليها، من دون عائق. وعلاوة

على ذلك، من الملح وضع خطة شاملة والتنسيق فيما بين الحكومات في منطقة الساحل والمنظمات الدولية والشركاء الآخرين لمكافحة جائحة كوفيد-19.

رابعاً، ندعو إلى اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء التحديات الأمنية والإنسانية والمتعلقة بتغير المناخ والتنمية في المنطقة. ومن الضروري أن تعزز مختلف القوى التنسيق وتبادل المعلومات والشفافية والدعم المتبادل من خلال إنشاء التحالف من أجل منطقة الساحل. وينبغي كذلك عقد المزيد من حلقات العمل والحلقات الدراسية بشأن بناء القدرات وعقد دورات تدريبية للنساء والشباب بشأن التنمية المستدامة في المنطقة.

وفي الختام، نشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وآلية القيادة المشتركة للتحالف من أجل منطقة الساحل.

وندعو إلى توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الدوليين وجميع الأطراف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وبذل المزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وكفالة الحصول من دون عوائق على المعونة الإنسانية وتضافر الجهود لمكافحة جائحة كوفيد-19.